وممارسات الشعب، اخذوا على عاتقهم القيام بخطوات من شأنها اضعاف الاحتلال وتقوية الانتفاضة، فكانت مواقفهم في تنظيم «لجان التجار»، ثم في الامتناع عن دفع الضرائب والرسوم التي يجنيها الاحتلال ويحوّل الجزء الاكبر منها الى جهاز القمع والارهاب الاسرائيلي. واضافة الى ذلك، فان ثمة تجاراً امتنعوا (في اطار المقاطعة) عن التعامل بالسلع والبضائع الاسرائيلية[٣٨]. والاجراء البارز في ممارسات التجار لدعم الانتفاضة تمثل في ما نقله شهود عيان لصحيفة «الدستور» الاردنية من مدينة رام الله، حيث أكدوا ان تجار المدينة كانوا يبيعون الاهالي سلعاً وبضائع بأسعار رمزية، وفي أحيان أخرى « بدون مقابل، مشاركة منهم، في دعم أهل الانتفاضة». وأضاف شهود العيان: «ان العائلات المحتاجة كانت تجد، في الصباح، ما يلزمها من مواد تموينية امام بيوتها، وبعضها يتسلمها باليد، حيث يقوم شبان المدينة بهذه المهمة»[٣٩].

ان الانتفاضة، وهي تتابع تطوراتها، انما كانت ترعى، في آن، كل ما من شأنه ان يعزز صمودها وتصديها للاحتلال . وفي هذا السياق، فان من بين اهدافها الكامنة عملية استنهاض الصناعة الفلسطينية. وقد اكد استنتاج خرج به عدد من رجال الاعمال، في « منتدى الفكر العربي»، في القدس، أواخر تموز (يوليو) الماضي، ذلك بملاحظتهم «... ان حال الصناعة المحلية قد تحسّن مع الانتفاضة». وتتصل ملاحظة رجال الاعمال الفلسطينيين هذه بوقائع محددة، منها ان شركة «سيلفانا» للبسكويت، في الضفة، لم تسرّح اياً من العاملين لديها، وعددهم ٢٥٠ عاملاً. وهناك كل من شركة «كولا» في رام الله، وشركة السجاير في القدس، قامتا بتشغيل عمالهما وردية اضافية. وهناك ضغط على منتجي الالبان، في اريحا وجنين، لتلبية احتياجات السوق، في ضوء المقاطعة العربية للمنتجات الاسرائيلية[٤٠].

ان ذلك يعكس تحوّلات هامة في بنية الاقتصاد الفلسطيني الذي حاول الصهيونيون تدميره. وباستنهاضه لا يتمّ الحفاظ على البنيان العام للاقتصاد الفلسطيني فحسب، وانما يتمّ العمل لتلبية بعض احتياجات السوق الفلسطيني النازع نحو مقاطعة البضائع والسلع الاسرائيلية؛ اضافة الى ان ذلك يلبّي احتياجات تشغيل الايدي العاملة الفلسطينية، سواء تلك التي اضربت عن العمل في سوق العمل الاسرائيلي ومشاريعه، او تلك التي استقالت من العمل في مؤسسات الاحتلال، مثل رجال الشرطة والضرائب واعضاء الادارات المدنية. باختصار، كانت تلك واحدة من المساهمات الفذّة في انشطة الانتفاضة، وفي المحافظة على صمودها ضد الاحتلال وصمودها في وجهه.

لقد استحقت مواقف البرجوازية الوطنية الفلسطينية، ولا سيما مواقف التجار، نقمة الاحتلال عليها، فقامت السلطات باعتقال العديد من التجار، من بينهم ١٤ تاجراً في مدينة القدس تمّ اعتقالهم في نيسان (ابريل) ١٩٨٨؛ كما تم اعتقال رئيس اتحاد التجار في القدس، مصطفى أبو زهرة، في أواخر تموز (يوليو) الماضي، بموجب أمر عسكري موّقع من وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين[٤١].

الفئات المهنية والانتفاضة

وقد برز من بين المساهمين النشطين في الانتفاضة العاملون في الفئات المهنية. بل ان تأكيدات كثيرة افادت بأن هؤلاء يلعبون دوراً قيادياً في الانتفاضة، وهو أمر مرجّح، خاصة وان هذه الفئات تضم اساتذة الجامعات، والاطباء، والمهندسين، والمحامين، والكتاب، والصحافيين، والفنانين، ويمكن ان نضم اليهم رجال الدين، المسلمين والمسيحيين. وباختصار، هؤلاء هم النخبة الفلسطينية في الضفة والقطاع، وهم القوة الاقدر على قيادة العمل الوطني.